مساءلة الشركات متعددة الجنسيات عن التزامات حقوق الإنسان: دور المجتمع المدني

تقوم منظمات المجتمع المدني بإعمال مناهج وطرق مختلفة، لمساءلة الشركات عن تلبية وتحقيق التزاماتها، تجاه حقوق الإنسان عمومًا، وحقوق العمل على نحو خاص. وتهدف هذه المبادرات والآليات إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان والعمل الأساسية، بدرجات مختلفة في الفاعلية. وعلى الرغم من أنها تمثل محاولة أولية لمواجهة جوانب الضعف المتأصلة في النموذج الأحادي والطوعي للمسؤولية الاجتماعية للشركات، فإن الحل الوحيد الفعال حقيقة، سيكون في تغيير نماذج إطار الشركات لحقوق الإنسان، والنموذج الاقتصادي عمومًا.

جانا سيلفرمان Jana Silverman
الراصد الإجتماعي
آلفارو أورساتي Alvaro Orsatti
كونفيدرالية اتحاد العمال في الأمريكتين
Trade Union Confederation of the Americas

لا تمثل الأزمة المالية والاقتصادية التي تكتسح العالم حاليًا، مجرد دورة أخرى من دورات الركود الشائعة في النظام الرأسمالي. بل تمثل انهيارًا مذهلاً للنموذج الاقتصادي النيوليبرالي. فلم يؤد تطبيق هذا النموذج الذي فرض تحرير القطاع المالي من نظم الانضباط، وتحرير التجارة، وخصخصة وظائف ومشاريع الدولة، الى زعزعة استقرار الأسواق العالمية فحسب، بل الى خلق حالة حادة من انعدام توازن القوة بين العمال، وأصحاب المشاريع الخاصة، والدول.

أثناء ذروة النيوليبرالية، استغلت شركات كثيرة ميزة البنية الأساسية المتقدمة في الاتصالات والنقل، وتراخي نظم الضبط الوطنية، وبيع الأصول الربحية للدول؛ لتحول نفسها الى مجموعات شركات عملاقة متعددة الجنسية، ذات حضور واضح حول العالم.وحققت أرباحًا قياسية في التشغيل. وقد منحتهم قوتهم الاقتصادية نفوذًا سياسيًا هائلاً، وسط البلدان النامية المتشوقة للاستثمار الأجنبي المباشر. وقد سعت هذه البلدان الى جعل أراضيها أكثر "جاذبية" للشركات متعددة الجنسية عن طريق تقوية التشريعات التي توفر الحماية للاستثمارات، وإضعاف قوانين العمل والبيئة. فبالإضافة الى تبعاتها الاقتصادية، فإن انتشار الاستثمارات من خلال مشاريع الشركات متعددة الجنسية في البلدان النامية على مدى العقود الماضية، كان له آثار اجتماعية وبيئية عميقة، الى حد أن بعض هذه الشركات تورط في ارتكاب انتهاكات صارخة لحقوق إنسانية واجتماعية وعمالية وبيئية أساسية.

الشركات متعددة الجنسيات والتزامات حقوق الإنسان

تمثل المشاريع التجارية، خصوصًا الشركات متعددة الجنسيات، والمنتمية الى القطاع الخاص بطبيعة الحال، كيانات غير حكومية لا تخضع سوى للقوانين الوطنية. سواء في البلد التي يقع فيها المقر الرئيسي للشركة، أو في البلدان التي تستضيف استثماراتها. وعلى الرغم من هذا، فإن هذه الشركات تتمتع بحضور دال في عديد من البلدان.فهي من الناحية الفنية ليست ذات مكانة قانونية دولية، تلك المكانة المقصورة على الدول، ومنظمات بين حكومية معينة، مثل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وهو ما يعني على العموم أنها لم تخضع للحقوق والالتزامات الخاصة بالقانون الدولي، بما فيها القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ولكن هذا التفسير طرأ عليه نوع من التنقيح التدريجي في الممارسة. فقد دافع بعض الأساتذة المعاصرين عن منح المشاريع متعددة الجنسيات حقوقًا إقطاعية جديدة neo feudal أو حقوق الشركات[1]. وتخول بعض المعاهدات الدولية ضمن اتفاقات استثمارية وتجارية خاصة، ثنائية ومتعددة الأطراف مشاريع متعددة الجنسيات حقوقًا محددة، يمكن إنفاذها في محاكم البلد المضيف، أو هيئات التحكيم الدولية[2]. على سبيل المثال، تسمح نصوص الفصل الحادي عشر من اتفاقية التجارة الحرة، في أمريكا الشمالية، للمستثمرين برفع دعاوى مباشرة ضد الدول المشاركة، في حالة انتهاك نصوص الاستثمار الواردة في الاتفاقية. وبالمثل، تشمل اتفاقيات عديدة خاصة بالاستثمار، آليات تتيح للشركات إقامة الدعاوى القانونية ضد الدول الموقعة، أمام هيئات التحكيم المختصة، مثل المركز الدولي لفض النزاعات في مجال الاستثمار، حول مصادرة الممتلكات، والخسائر التي تحدث نتيجة للاضطرابات المدنية، والقيود على جبر أضرار رأس المال وغيرها من الأمور[3].

وتعد التطبيقات العملية لهذه المواد القانونية عميقة. فمنذ عام 1995، تم توقيع أكثر من 370 اتفاقية تجارية ثنائية ومتعددة الأطراف، من بينها أكثر من 1500 اتفاقية ثنائية للاستثمار، تضمنت في حقيقة الأمر كل اقتصاديات العالم الرئيسية[4]. وتمنح هذه الاتفاقات حقوقًا للشركات الكبرى، تتجاوز حدود الدولة،

(1) See Teitelbaum, Alejandro. Al margen de la ley: Sociedades transnacionales y derechos humanos, Bogota: ILSA, 2007. p.31.

(2) Ibid.

(3) Damrosch, Lori ed. International Law, St. Paul, USA: West Publishing, 2001. pp.809-12.

(4) Adlung, Rudolph and Molinuevo, Martín. Bilateralism in Services Trade: Is There Fire Behind the (BIT) Smoke? Geneva: World Trade Organization, 2008. pp.12.

SOCIAL WATCH REPORT 2009Fainal.indd 63 2/23/2010 6:14:14 PM

بدون منح الحقوق الموازية للشعوب التي قد تتضرر من أعمال هذه الشركات.

واليوم، أصبحت الالتزامات على الأطراف غير التابعة للدولة، مثل شركات الأعمال والخاصة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، أكثر وضوحًا في النظرية والتطبيق. على سبيل المثال، تدعو ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "كل فرد وكل عضو في المجتمع" أن يدعم ويعزز المبادئ المتضمنة في الإعلان. ووفقًا لأساتذة القانون، فإن هذا الالتزام يتضمن جميع الأشخاص، وجميع الكيانات القانونية مثل الشركات[5]. وثمة معايير أخرى دولية في عالم "القانون اللين/ التفسيري" تفرض مباشرة الالتزامات بحقوق الإنسان على الشركات، من بينها الإعلان الثلاثي لمنظمة العمل الدولية حول المبادئ المتعلقة بالمؤسسات متعددة الجنسيات والسياسات الاجتماعية (المصاغ عام 1977) والخطوط الإرشادية لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي للمؤسسات متعددة الجنسية (التي تم تبنّيها في عام 1976 ونقحت في عام 2000).

فضلاً عن ذلك، فإن عددًا كبيرًا من المؤسسات تصمم وتطبق سياسات خاصة لحقوق الإنسان. فقد صاغت أكثر من 240 مؤسسة الخطوط التوجيهية الخاصة بها، وفق مركز الأعمال ومصادر حقوق الإنسان[6]، وأكثر من 5200 شركة مدرجة في قائمة من الأعضاء النشطين في المعاهدة العالمية للأمم المتحدة UN Global Compact[7]، وهي مبادرة متعددة الأطراف تُلزم الأعمال التجارية باحترام المبادئ العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان، وحقوق العمل، والقضايا البيئية والممارسات المضادة للفساد.

المجتمع المدني والمسؤولية الاجتماعية للشركات

وتتصل العلاقة المتغيرة بين الأعمال وحقوق الإنسان، اتصالاً وثيقًا، بصعود المسؤولية الاجتماعية للشركات، التي حددها الاتحاد الأوروبي "كمفهوم تدمج الشركات بمقتضاه القضايا الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية، وفي تفاعلاتها مع الأطراف المعنية على أساس طوعي"[8]. وعلى الرغم من أن بعض الشركات قد طبقت برامج خيرية لمنفعة الموظفين والمستخدَمين، والمجتمعات المحلية، والمجتمع عمومًا منذ خمسينيات القرن الماضي على الأقل، إلا أن المفهوم الحالي يعد مختلفًا. فهو يعزز دمج الحقوق الاجتماعية والبيئية وحقوق الإنسان عمومًا، كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات الشركات، لا للاتساق مع مبدأ معنوي أو أخلاقي، بل ببساطة كممارسة للأعمال الصالحة التي يمكن أن تقلل المخاطر الى حدها الأدنى، وتعزز أداء الشركات.

ولم يكن التغير في مفهوم وممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات، نتيجة تغير تلقائي لمجتمع الأعمال، بل نتج من عمل الصحافيين ومنظمات المجتمع المدني، ممن عَرَضوا انتهاكات صارخة للحقوق ارتكبتها الشركات، سواء على نحو مباشر أو غير مباشر.ما أدى الى صرخة جماهيرية عامة، ودفعة نحو ضوابط اجتماعية أقوى على الشركات. وقد أدت المبادرات المبكرة من قبل المجتمع المدني الى إلزام الشركات بالمسؤولية عن انتهاكات الحقوق، تضمنت حملات ابتكارية في أوائل التسعينيات من القرن المنصرم، متعلقة بممارسات سيئة في العمل، والتي ارتكبتها شركة "نايك" Nike في اندونيسيا وبلدان أخرى في جنوب شرق آسيا، وتورط شركة "شل الهولندية" Royal Dutch Shell في مقتل الناشط "كن سارو ويوا" Ken Saro Wiwa وغيره من نشطاء حقوق الإنسان في نيجيريا. وقد شملت حملات أكثر حداثة استهداف شركة كوكاكولا؛ لتورط معبّئين تابعين لها في كمبوديا، باغتيال قادة اتحاد العمال.

وقد كان رد الفعل المعتاد للشركات الواقعة تحت الفحص في تلك الحالات، هو السعي الى تخفيف الضرر الواقع على عملياتها، وصورتها عن طريق وضع مبادئ وتطبيقات، مثل "ميثاق السلوك" و"التقرير عن الاستدامة" لمنع وقوع حوادث مشابهة في المستقبل. وكثير من الشركات الأخرى التي ظلت بعيدة نسبيًا عن تأثير هذه الأنواع من الحملات، تبنت تدابير مشابهة. على سبيل المثال، أصدرت أكثر من 1000 شركة تقارير معمقة حول أدائها الاجتماعي والبيئي في عام 2008. وذلك بتطبيق الخطوط التوجيهية لمبادرة التقرير العالمية[9].

وعلى الرغم من المبادرات المتنوعة التي انطلقت في السنوات الأخيرة، إلا أن جميعها تقريبًا كانت أحادية الجانب وطوعية، وتفتقد بالتالي الآليات الملزمة التي يمكن استخدامها لفرض عقوبات حقيقية، في حالات تورط الشركات في انتهاكات لحقوق الإنسان. ولهذا السبب، فقد مال قطاع واسع من المجتمع المدني، يشمل اتحادات، ومنظمات حقوق إنسان وجماعات بيئية، الى النظر الى مبادرات مسؤولية الشركات بعين الشك، ناظرة إليها كآليات لتحسين الصورة العامة للشركات التي لا تتناول قضايا حقيقية تنتخض عنها الممارسات الاجتماعية والبيئية للأعمال. وقد استخدمت جماعات كثيرة تنتمي الى المجتمع المدني مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، لتطوير مزيد من الشفافية والآليات الفعالة لإلزام الشركات بالمسؤولية تجاه حقوق الإنسان، وحقوق العمل، والحقوق البيئية، كما وردت في المعايير الدولية والقوانين المحلية.

عند محاولة البحث عن علاج لانتهاكات حقوق الإنسان التي تساعد على ارتكابها، أو ترتكبها مؤسسات متعددة الجنسية، تواجه منظمات المجتمع المدني بعض التحديات، تتمثل في نقص وسائل الإنصاف القانونية في تشريعات البلد المضيف، مع تراخي القوانين الوطنية، وعدم كفاءة النظم القضائية، والافتقاد إلى الإرادة السياسية لمحاكمة المستثمرين، أو تركيبة من كل هذه

(5) Avery, Christopher, Short, Annabel, & Tzeutschler Regaignon, Gregory "Why all companies should address human rights", 2006. Available from: <www.cca–institute.org/pdf/averybusiness%26humanrights.pdf>.

(6) See: <www.business–humanrights.org/Documents/Policies>.

(7) See:<www.unglobalcompact.org/ParticipantsAndStakeholders/search_participant.html>.

(8) European Commission. "What is CSR?", 2009. Available from: <ec.europa.eu/enterprise/csr/index_en.htm>.

(9) Global Reporting Initiative. "Number of Companies Worldwide Reporting on their Sustainability Performance Reaches Record High, Yet Still a Minority". Available from: <www.globalreporting.org/NewsEventsPress/PressResources/PressRelease_14_July_2006_1000GRIReports.htm>.

SOCIAL WATCH REPORT 2009Fainal.indd 64 2/23/2010 6:14:15 PM

العقبات. ولكن، ومنذ عام 1992، تم رفع عدد من الدعاوى المدنية، ضد مؤسسات متعددة الجنسية في ظل قانون أمريكي قليل الاستخدام، يسمى قانون مطالبات الأجانب لتحمل مسؤولية، والذي أثير وأعيد التأكيد عليه في ثمانينيات القرن الماضي في قضية تخص أفرادًا[10]، وما نتج عنها من تمرير قانون حماية ضحايا التعذيب[11]. هذا التشريع الذي يخول محاكم الولايات المتحدة استنادًا الى مبدأ شمول التشريع الدولي للجرائم "قانون الدول" الحكمَ في قضايا تتضمن انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، بغض النظر عن موقع وجنسية المرتكبين وضحاياهم. وفي الفترة بين 1993 و2006، قامت منظمات غير حكومية، مثل الصندوق الدولي لحقوق العمل، وحقوق الأرض الدولية، ومركز الحقوق الدستورية برفع 36 دعوى قضائية ضد شركات متعددة الجنسيات، في محاكم الولايات المتحدة الإقليمية، حيث أبرزت تورط الشركات في انتهاكات لحقوق الإنسان.

وحتى يومنا هذا لم يصدر حكم على أي شركة منها، بأنها مذنبة تحت قانون مطالبات الأجانب لتحمل مسؤولية. ومن بين 36 قضية تم رفض الدعوى في 20 منها الى اليوم[12] لأن بعض المواقع التي ارتكبت عليها هذه الجرائم لا تقع في مجال تطبيق القانون (ينطبق فقط على انتهاكات معايير محددة وعالمية وإلزامية، مثل مناهضة التعذيب، والإبادة الجماعية، وجرائم ضد الإنسانية، والقتل دون محاكمة)، وتم رفض بعضها لأسباب تتعلق بمحدودية، أو فشل، تقديم الدليل الكافي الذي يربط بين الشركة المدَّعَى عليها وبين الجريمة. وتم تبرئة ساحة شركات عديدة من تلك التي قدمت الى المحاكمة تحت قانون مطالبات الأجانب بتحمل مسؤولية الأضرار، مثل شركة Drummond Mining and Chevron. أما بقية الدعاوى، فإما أن الشركات قامت بتسويتها خارج المحكمة، أو مازالت تنتظر الحكم.

ومن الناحية الإيجابية، فإن تسوية الحالات خارج المحكمة، كما حدث في القضية التي رفعت ضد شركة "شل "لتورطها بمقتل النشطاء النيجيريين كما ذكرنا آنفًا، كانت مضربًا للمثل، حيث اتفقت الشركة على دفع 15.5 مليون دولار للضحايا[13]. وعمومًا، وعلى الرغم من أن قانون مطالبات الأجانب ل تحمل مسؤولية الأضرار، لم يُحدث تأثيرًا فارقًا حتى الآن وسط الشركات المتورطة، أو المحتمل تورطها في انتهاكات حقوق الإنسان، إلا أن السوابق المهمة التي أرستها لاستخدام الآليات القانونية الابتكارية التي تقوم على المقاضاة خارج الحدود، يمكن أن تمهد الطريق لخلق صيغ جديدة، مثل "محكمة جنائية دولية" من شأنها توفير وسائل إنصاف ملزمة قانونًا، من أجل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها مؤسسات الأعمال.

النقابات وأدوات المسؤولية الاجتماعية للشركات

تقوم خبرة النقابات في استخدام أدوات المسؤولية الاجتماعية للشركات على استراتيجية حددتها سابقًا في الساحة الدولية الكونفدرالية الدولية للنقابات. وتؤكد هذه الاستراتيجية على أن الشركات تتحمل "مسؤولية داخلية" عن عمالها وينبغي تنظيمها وإنفاذها. وتشمل آليات تنفيذ هذه الاستراتيجية الإعلان الثلاثي لمنظمة العمل الدولي والخطوط التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للمؤسسات متعددة الجنسية والاتفاقات الإطارية العالمية الثنائية (GFAs) محل التفاوض بين الاتحادات العالمية والمؤسسات متعددة الجنسية.

وتشير التقديرات الى أن النقابات العمالية وقّعت ما يقرب من 70 اتفاقية إطارية عامة؛ على الرغم من عدم وجود أيٍّ منها مسجلاً حتى يومنا هذا[14]. وتقوم هذه الاتفاقيات على "المسؤولية الاجتماعية الداخلية" للشركات، والتي تتصل اتصالا واضحًا بمعايير منظمة العمل الدولية. وتعد فيدرالية اتحاد عمال التعدين (IMF)، وفيدرالية عمال القطاع الخدمي (UNI)، وفيدرالية عمال النفط والكيماويين (ICEM) وفيدرالية عمال البناء (BWI)، نشطاء في التفاوض على هذه الاتفاقيات التي تمثل 80% من العدد الإجمالي. وتشارك الاتحادات العمالية في أنواع أخرى من العمل مع مؤسسات الأعمال، والمؤسسات ذات الراعية المشتركة مع منظمات الأعمال.مثل العمل الذي يتضمن الفيدرالية الدولية للصحافيين، والمنتديات متعددة الأطراف، مثل تلك المرتبطة بإنتاج البن ويشارك فيها الاتحاد الدولي للعمال المزارعين. وقد تم تنظيم اتفاقيات إطارية أخرى على أساس شبه إقليمي.

يمكن استخدام هذا النوع من الاتفاقيات الإطارية، بطرق عديدة مختلفة، بمجرد توقيعها. وتميل الشركات الى استخدامها لإظهار التزامها بالمسؤولية، حيث إنها توقع وتنفذ طوعًا. وقد تم دحض هذا المنظور من قبل الحركة الاتحادية والحركة النقابية والأكاديميين الأوروبيين، بهدف بناء استراتيجية لوضع مضامين للاتفاقيات الإطارية ملزمة قانونًا. وفي الوقت نفسه، فإن شجب النقابات لممارسات المؤسسات المنتهكة لنصوص الاتفاقات الإطارية أحيانًا ما أجبر الشركات متعددة الجنسية على تغيير سياساتها.على سبيل المثال، بالاتفاق على إمكانية تأسيس النقابات داخل فروع هذه الشركات، في الدول الأجنبية.

وقد تم تبني الخطوط التوجيهية لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، من قبل 30 بلدًا عضوًا، فضلاً عن 9 دول مراقبين، منها: الأرجنتين، والبرازيل، وتشيلي وبريون في أمريكا اللاتينية. وتتضمن هذه الأداة آلية للشكاوى المعلنة، يمكن تفعيلها عند تحديد انتهاك لروح وشكل نص

(10) Filartiga v. Pena–Irala, 630 F.2d 876 (2nd cir. 1980)

(11) قانون حماية ضحايا التعذيب، صودق عليه في 12 آذار/مارس، ووقع عليه كقانون عام رقم 102–256، وينص على الحكم لأي شخص تعرض لآخر بالتعذيب، بمجرد استنفاذ وسائل الإنصاف المحلية، انظر:
<www.derechos.org/nizkor/econ/TVPA.html>
/and <www.derechos.org/nizkor/econ

(12) Baue, Bill. "Win or Lose in Court" in Business Ethics, Summer 2006, p.12. ACTA.html>

(13) Kahn, Chris. "Settlement Reached in Human Rights Cases against Royal Dutch Shell", 2009. Available from: <www.globalpolicy.org/international-justice/alien-tort-claims-act-6-47879/30.html>.
See: <www.global-unions.org/spip.php?rubrique70>.

(14) See: <www.global–unions.org/spip.php?rubrique70>.

SOCIAL WATCH REPORT 2009Fainal.indd 65 2/23/2010 6:14:15 PM

الخطوط التوجيهية. فمجال هذه الخطوط التوجيهية المواضيعي thematic يعد واسعًا. فهي الإضافة الى الحقوق العمالية، تغطي النصوص البيئة، وحقوق المستهلك، والعلوم والتكنولوجيا، والمنافسة. وتوجه الشكاوى الى "نقاط الاتصال الوطنية" التي تلتزم الحكومات بتأسيسها. وتدعو الخطوط التوجيهية للاتساق والانصياع الطوعي من قبل الشركات.وهو ما يعني أنها يمكنها تجاهل وساطة الحكومات، في ما يتعلق بالشكاوى التي يقدمها الطرف صاحب المصلحة. ولكن بمجرد أن تكتمل العملية، فإن نقطة الاتصال الوطنية يمكنها الكشف علنًا عن الأعمال السلبية للشركة، ونشر الآراء النقدية.

ونتيجة لهذا، فإن تحويل آلية الشكاوى الى الخطوط التوجيهية يهدف الى أن تكون لها عواقب مشابهة للقواعد الخاصة بلجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات الخاصة بمنظمة العمل الدولية. وعلى الرغم من أن أصحاب العمل، غالبًا ما يؤكدون على أن هذه الآلية، تتجاوز مفهومهم عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، فقد تم إقرارها على نحو واسع لا من قبل منظمات المجتمع المدني فحسب، بل ومن قبل حكومات البلدان التي تنتمي الى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

وحتى يومنا هذا، تم تقديم نحو 200 شكوى الى نقاط الاتصال الوطنية.وهو ما يمثل 80% من الشكاوى التي رفعتها النقابات العمالية. ووفقًا للجنة الاستشارية للنقابات العمالية، فإن الشكاوى حققت نتائج مرضية في نصف الحالات تقريبًا. وفي نهاية عام 2008 تم تقديم 24 شكوى نقابية في أمريكا اللاتينية، و10 شكاوى أخريات من لدن منظمات غير حكومية. وجاءت نسبة الشكاوى التي حققت نتائج إيجابية شبيهة بتلك الخاصة بالمستوى العالمي.

وقد طورت كونفيدرالية النقابات العمالية للأمريكتين TUCA التي تأسست في آذار/مارس 2008 ويقع مقرها الرئيسي في ساو باولو، استراتيجية واضحة في ما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، تقوم على استراتيجية الكونفيدرالية. وهي تعمل مع فيدراليات النقابات العالمية والكونفيدرالية، على قضايا تتعلق بالاتفاقيات الإطارية العالمية والخطوط التوجيهية لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، خصوصًا لمساعدة المنظمات النقابية في اختبار آليات الشكاوى لهذه الأدوات. وقد وسعت أيضًا من الدعوة الى مراقبة منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي لتنسيق العمل المرتبط بالخطوط التوجيهية. فضلاً عن ذلك، فقد نظمت الكونفيدرالية حملات لمواجهة مفهوم المسؤولية الاجتماعية الذي يروج له البنك الأمريكي للتنمية Inter American Development Bank.

وقد أسست كونفيدرالية النقابات العمالية في الأمريكتين وبالتعاون مع الفيدراليات النقابية العالمية ومؤسسة فريدريش إيبرت Friedrich Ebert Foundation في أمريكا اللاتينية والمنظمات غير الحكومية التي تعمل على نحو مشترك، مجموعة عمل معنية بالشركات متعددة الجنسيات؛ للإسهام في تطوير المفهوم والاستراتيجيات المرتبطة بمنظورات النقابات العمالية.

الحاجة الى تغيير نموذج

على الرغم من أن الآليات المذكورة لم تكن جميعها فعالة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحقوق العمالية الأساسية التي تلتزم الشركات باحترامها، فإنها على الأقل تبدأ في مواجهة نقاط الضعف المتأصلة في النموذج الطوعي أحادي الجانب لمسؤولية الشركات اجتماعيًا. وعلى الرغم من إمكانية الجدل حول أن توليد المبادرات التجارية المتصلة بهذا النموذج قد ساعد على تضمين قضايا حقوق الإنسان في ثقافة الشركات، من وجهة نظر المجتمع المدني، فإن هذه التدابير ليست بديلاً عن قوانين حقوق الإنسان النافذة على المستوى الوطني، المتسقة مع المعايير الدولية، والمصاحبة لنظم قضائية قوية ومستقلة توفر وسائل إنصاف ملموسة للضحايا.

وللأسف، فإن كثيرًا من الحكومات تختار عدم اتخاذ تحرك قوي، لإلزام الشركات بمسؤولياتها عن انتهاك التزاماتها بحقوق الإنسان.حيث تخشى فقدان الاستثمار الأجنبي في دولها التي يعاني فيها إنفاذ الحقوق ضعفًا شديدًا. وهذا ما يخلق "تنافس نحو القاع" مريعًا، في ما يتعلق بتعزيز وحماية معايير حقوق الإنسان والعمل، بين البلدان والشركات أيضًا.

وعلى الرغم من هذا الميل، إلا أن حماية حقوق الإنسان تحتاج الى أن تكون لعبة محصلتها صفراً. والحل هو تغيير نماذج كلٍّ من إطار الشركات لحقوق الإنسان، والنموذج الاقتصادي كله. ويمكن لمعاهدة دولية، إذا ما صيغت في إطار منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أن توضح التزامات المؤسسات تجاه حقوق الإنسان، والتي اتسمت بالغموض بفعل مئات المبادرات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات تجمعت على مدى العقدين الأخيرين. وتأسيس آليات ملزمة يمكنها توفير وسائل إنصاف للضحايا في حالات تستحيل فيها مقاضاة الشركات الجانية في المحاكم المحلية. وقد تم اقتراح إطار مفاهيمي في عام 2008 من قبل "جون روجي" المقرر الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، حول التجارة وحقوق الإنسان، يقوم على الالتزام الحكومي بحماية الحقوق، ومسؤولية الأعمال عن احترام الحقوق، وحاجة الضحية للوصول الى وسائل إنصاف فعالة، في حالات حدثت فيها انتهاكات. ولكن هذا الإطار يحتاج الى آلية فعالة على المستوى العملي.

فضلاً عن ذلك، فإن التغير الشامل أصبح ضروريّا لمعالجة الأثر السلبي لنموذج الاقتصاد النيوليبرالي الذي تم فرضه على البلدان النامية في السنوات الأخيرة. ويجب إحياء دور الدولة كشكل فعال وضابط للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، الى جانب المسارات الأصيلة للتنمية القائمة على تقوية الأسواق المحلية وتعزيز القدرة الإنتاجية الوطنية. وهذا من شأنه أن يكسر دائرة الاعتماد على استثمارات الشركات متعددة الجنسية عديمة الأخلاق. وقد طرحت الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية أسئلة ذات وجاهة واقعية، حول "وجود" القطاع الخاص، وأبرزت التدفقات المتأصلة في النموذج النيوليبرالي. وهو ما يتيح فرصة تاريخية أمام تأسيس تكتل اجتماعي بين المؤسسات والعمال والمستهلكين والدولة، يمكنه توليد نموذج اقتصادي جديد، قائم على حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وعلينا ألا نبدد هذه الفرصة.

SOCIAL WATCH REPORT 2009Fainal.indd 66 2/23/2010 6:14:15 PM